

مؤتمر نزع السلاح

منغوليا

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

أعمال مؤتمر نزع السلاح

١- تشدد مجموعة الـ ٢١، مرة أخرى، على أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح الذي كلّفته بهذه المهمة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتؤكد أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طابعه ودوره وولايته. وينبغي التشديد على ضرورة تكثيف جهودنا من أجل تعزيز مؤتمر نزع السلاح وتنشيطه والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف عمله الجوهرى الذي يشمل جملة أمور منها إجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد ورقات العمل التي قدمتها إلى المؤتمر في عام ٢٠١٥ بشأن نزع السلاح النووي، وبشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، وبشأن الضمانات الأمنية السلبية، وبشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجى، وبشأن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وتنشيطه.

٢- ولا يزال نزع السلاح النووي يشكل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. وتكرر مجموعة الـ ٢١ الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الخطر الذي يشكله على بقاء البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وإذ تؤكد المجموعة التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تشدد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ، على سبيل الأولوية القصوى، المفاوضات بشأن برنامج مقسّم إلى مراحل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها وتفرضي إلى إزالتها على نحو شامل وخال من التمييز وقابل للتحقق منه في إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2032 التي تدعو إلى

GE.16-13431(A)



* 1 6 1 3 4 3 1 *



الرجاء إعادة الاستعمال

التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة متعلقة بالأسلحة النووية تحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

٣- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، الصادر لأول مرة في التاريخ، يجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويتضمن هذا الإعلان التزام جميع دول تلك المنطقة بدعم قضية نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالمساهمة في تحقيق نزع السلاح العام والتام. ويؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى يجعل مناطق أخرى من العالم "مناطق سلام". وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الذي يعيد، ضمن جملة أمور، تأكيد التزام هذه الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي وعملية نزع السلاح النووي المواتية لنزع السلاح العام والتام والقابل للتحقق منه. وتعيد الجماعة تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

٤- وتعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن عزمها على تعزيز نهج تعدد الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذين المجالين. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتعيد تأكيد قرار الجمعية ذي الصلة A/RES/70/34 القاضي بمتابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، فقد "برهن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه القضية ما زالت تشكل إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد مجموعة الـ ٢١ على نحو تام أهداف هذا القرار، وبخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة، في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير باعتباره يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة التامة للأسلحة النووية، مع تسليط الضوء على الأنشطة المقامة في جميع أنحاء العالم للاحتفال بهذا اليوم، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات أخرى للاحتفال سنوياً بهذا اليوم.

٥- وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "يضع مقترحات لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإبقائه كذلك"، وتأمل أن يساهم في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها. ولذلك، ترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨، الذي يسلم بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يساهم بطريقة منفتحة وبناءة وشفافة وتفاعلية في تناول مختلف القضايا ذات الصلة بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تشير المجموعة أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣/٧٠ الذي ينص على "المضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، وتأمل أن يشارك الأعضاء بهمة وبشكل بناء في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة وأن تساهم هذه العملية في عمل مؤتمر نزع السلاح.

٦- وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار تحقيق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى القيام، على سبيل الأولوية القصوى، بإبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن بشكل فعال للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وطلبات الدول غير الحائزة لها منذ أمد طويل بالحصول على تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يُجرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. وما يثير قلقاً أكبر هو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة مخالفة لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة إلى بدء مفاوضات من أجل الاتفاق على اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٢/٧٠.

٧- وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة في وجود إدراك متزايد للعواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة مؤتمرات بشأن هذا الموضوع عُقدت في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي مكسيكو يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٨- وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير لأسلحة نووية من قتل وتدمير فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما سيُعَرِّض للخطر بالتالي حياة أجيال الحاضر والمستقبل. وترى المجموعة أن الإدراك التام للعواقب الكارثية للأسلحة النووية

يجب أن يكون أساس جميع التُّهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

٩- وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح استنتاجات المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ تعهداتها الصريح بالإزالة التامة لترساناتها النووية، بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. ونظراً للعواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بحدوث تفجير لسلاح نووي، ستسعى المجموعة إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين.

١٠- وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة من أجل تحقيق هذه الغاية.

١١- وتكرر المجموعة الإشارة إلى الطابع الملح الذي يكتسيه تنفيذ مؤتمر نزع السلاح لولايته كما حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ويكتسيه أيضاً اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل استناداً إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي ومنها قاعدة توافق الآراء. وتحت المجموعة رئيس مؤتمر نزع السلاح على ألا يدخر أي جهود وأن يواصل مشاوراته الواسعة مع جميع الوفود من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٢- كما ترى المجموعة أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول.

١٣- وإذ تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم التوافق في الآراء بشأن تنفيذ البرنامج المتعدد الأطراف لنزع السلاح في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فهي تعيد تأكيد دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن. وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة ٥٥١/٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على عقد دورة تنظيمية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

١٧ - كما تسلّم المجموعة بأهمية تعزيز التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل دعمها لمسألة تعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترخّب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني الذي استضافه الأمين العام للمؤتمر بالنيابة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥.